

بسم الله الرحمن الرحيم  
الملتقى الوطني الليبي  
زواراة في : 2018.04.05 ميلادي

في إطار مناقشة مقترح مشروع منظمة الحوار الإنساني (HD) ، المكلفة من قبل بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا ، بشأن متابعة الحوار الوطني بمختلف مدن ليبيا ، فيما يتعلق بمشروع الملتقى الوطني الليبي ، وبدعوة من المجلس البلدي زواراة عقد هذا الملتقى وذلك على تمام الساعة الـ"10:00" من صباح يوم الخميس الموافق 2018.04.05 ميلادي بقصور الضيافة زواراة في ، وبحضور السادة والسيدات بالكشف المرفق :

وإذ يعبر أهالي مدينة زواراة عن عظيم إمتنانهم للحدث السبق لمشروع الأمم المتحدة بانطلاقه من مدينة زواراة ، إلا أنه لا يخفي تساؤلات جد ملحة وحساسة ، فيما يتعلق بمدى جدية هذه المبادرة ، وبمعنى أخر إلى أي مدى ستذهب الأمم المتحدة إلى تبني وإلتزامها بسير العملية ، وبضمان تنفيذ مخرجاتها بحكم أن هناك بوادر إنعدام الثقة والجدية في التعامل مع الملف الليبي ، كما يعتب أهالي مدينة زواراة على شخص مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا السيد / غسان سلامة ، بعدم وفاءه لوعوده المتكررة حول زيارته لمدينة زواراة والإلتقاء بأهاليها ، بالرغم من زيارته الشخصية المتكررة إلى مدن ليبية أخرى .

وفي إطار الحوار الأخوي والودي ، تواصلت مختلف شرائح المجتمع الرسمي والمدني بمدينة زواراة إلى الخلاصة التالية :

❖ **البند .. (1) : الأولويات الوطنية :**

في سياق الازمة الراهنة ، ما هي الأولويات الأكثر إلحاحاً وإستعجالاً على المستويين الوطني والمحلي ؟ .. وما الذي يشكل أولويات العمل الحكومي على المدى القصير والمتوسط .. "من سنة الى ثلاث سنوات" ؟.

• **على المستوى الوطني :**

**تفعيل الجهاز القضائي وأدواته من خلال :**

**الملتقى الوطني الليبي .. قصور الضيافة زواراة .. 5 ابريل 2018 ميلادي .**

- استقلالية المؤسسة القضائية .
- سيادة القضاء عبر الالتزام بأحكامه .

### الحل السياسي :

- وحدة التراب الليبي وتوحيد المؤسسات التشريعية : بنقل السلطات الى جهة تشريعية توافقية" .. لجنة قضائية عليا مثلاً .
- توحيد الهياكل التنفيذية .
- الحد من التدخل الخارجي .

### الاشكال الاقتصادي :

- استقلالية مصرف ليبيا المركزي وسيادته .
- استقلالية وسلامة المؤسسة الوطنية للنفط ، والتزامها بالمنظومات المالية الدولية وحماية مصادر النفط والغاز الليبي ، باعتباره المورد الأساس للاقتصاد الوطني .
- الأصول الليبية في الخارج : حمايتها الصارمة ومتابعة أوجه التصرف فيها .

### ● على المستوى المحلي لمدينة زوارة :

- الأولويات الحقوقية والخصوصية المتعلقة بالمدينة .
- الإصحاح البيئي للمدينة كونها تقع بين مثلث صناعات ببتروكيميائية ، على مستوى عالي من الخطورة على البيئة والصحة العامة : "مجمع مليته للغاز ، مصنع أبي كماش الأحواض النفطية العائمة" .
- ما هي الشروط الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية ؟.
- المصالحة الاجتماعية : عبر مسار العدالة الانتقالية : "لا عفو بدون أحكام قضائية" .

### ❖ البند .. ( 2 ) : الدفاع والأمن :

رؤية وحدات الجيش والأمن بمدينة زوارة ، حول مستقبل المؤسسات العسكرية والأمنية :

تنادى ضبط وضباط الصف والجنود بالجيش الليبي لتقديم رؤيتهم لتوحيد المؤسسة العسكرية بليبيا ، وذلك سعياً منهم لوضع الحلول التي تجعل الأرضية

الملتقى الوطني الليبي .. قصور الضيافة زوارة .. 5 ابريل 2018 ميلادي .

قاعدة صلبة تمكن من بناء كافة المؤسسات المدنية والعسكرية وذلك بتوحيدها ، وخاصة المؤسسة العسكرية باعتبارها أهم ركائز بناء الدولة .

إن الجيش هو قوات عسكرية نظامية تتألف من ضباط وضباط صف وجنود ، يتولى الدفاع عن الوطن والحفاظ على الوحدة الوطنية ، وعدم المساس بالنظام المدني الدستوري والمحافظة على النظام والأمن العام عند الحاجة ، وتكون بعيدة عن التجاذبات السياسية .

وحيث أن دولة ليبيا تتكون من شعب متعدد الثقافات وتسكنه مكونات ثقافية تعايشت مع بعضها منذ قرون مضت وارتبطت بالمواطنة ، لذا يجب أن تكون تسمية هذا الجيش هو (الجيش الليبي) ، بعيداً عن اقضاء أي مكون من مكونات الشعبي الليبي .

#### • ومن أهم المعايير لتشكيل وبناء الجيش الليبي :

- التأكيد على قرار مجلس الأمن بخصوص وضع ليبيا تحت البند السابع ، فيما يخص حظر توريد السلاح حتى الاستفتاء على الدستور وقيام الدولة .
- استصدار قانون من القائد الأعلى للجيش الليبي ، بشأن إنشاء إدارة عسكرية نظامية داخل المدن الليبية ، وتكون تبعية كافة الوحدات العسكرية .. (نظامية ، احتياط) داخل المدن لهذه الإدارة ، ولا يتم التعامل من الناحية العسكرية مع هذه الوحدات إلا من خلال هذه الإدارة العسكرية ، ويتم حل هذه الإدارة بعد الاستفتاء على الدستور وانتخاب رئيس الدولة ، وتفعيل القوانين العسكرية التي تنظم الجيش الليبي .
- تفعيل القوانين العسكرية التي تنظم الجيش الليبي والعمل بأحكامها وتطبيقها في مواجهة الجميع دون تمييز ، بما في ذلك تفعيل القانون رقم (19) لسنة 2015 ميلادي ، الصادر عن المؤتمر الوطني العام ، بشأن صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي واختصاصاته .
- بناء الثقة بين المؤسسات العسكرية في الشرق والغرب ، والعمل على إدماجها .

- استبعاد كافة الضباط وضبط الصف الذين تلطخت أيديهم بدماء الليبيين ، وساهموا في قمع ثورة السابع عشر من فبراير .
- إلزام المؤسسة العسكرية بعدم التدخل في الشأن السياسي ، والتمسك بمدنية الدولة والحفاظ على أمنها واستقرارها وسيادة أراضيها من أي اعتداء خارجي .

#### ● المستويات القيادية :

- القائد الأعلى للجيش الليبي هو رئيس الدولة .
- وزير الدفاع هو عضو بالحكومة والمسؤول المباشر على شؤون الدفاع .
- رئيس الأركان العامة للجيش الليبي هو الأقدم في الرتب العسكرية بين ضباط الجيش ، وهو المسؤول المباشر على الجانب العسكري من الناحية الفنية ، من حيث التنظيم والتجهيز ، والتدريب ، والقيادة ، والإدارة ، والحفاظ على الجاهزية القتالية للجيش الليبي وتقع تحت إمرته كافة أركانه وفروعه وهيئاته وإداراته ووحداته المستقلة .

#### ● آلية إدماج الأفراد المنضويين في المجموعات المسلحة :

- يتم دمج التشكيلات المسلحة من كتائب الثوار ، واحتوائها لتكون فاعلة داخل المؤسسة العسكرية كوحدات احتياط للجيش الليبي ، حسب ما ينص عليه قانون الاحتياط والخدمة العسكرية في الجيش الليبي وتكون تبعيتها لرئاسة الأركان العامة .
- وتقوم رئاسة الأركان العامة بإعداد برنامج تدريبي لقيادات هذه التشكيلات المسلحة من خلالهم ، كما يتم تخصيص مقرات تظم هذه التشكيلات بكتائبها وكامل معداتها وأسلحتها ويتم وضع جدول زمني يحدد أيام الجمع للأفراد خلال السنة .
- أما بخصوص ظاهرة التسليح الخارجة عن التشكيلات المسلحة المذكورة وأجهزة الدولة الشرعية يتم التعامل معها على النحو التالي :
- يتم تحديد نوع الأسلحة المستهدف سحبها (المتوسطة ، الثقيلة) .

- يتم تحديد سعر قطع السلاح ، وذلك بناءً على نوعيته ، كما يتم تحديد فترة زمنية أقصاها ثلاثة أشهر عن موعد التسليم ، وكل من يتخلف عن هذا الموعد يعرض نفسه للمسائلة القانونية ومصادرة سلاحه .
- تمنح تراخيص لحاملي الأسلحة الخفيفة وتوضع لوائح وضوابط لاستخدامه ، كما تحدد مدة زمنية أقصاها شهرين من تاريخ الإعلان لمنح هذه التراخيص ، وكل من يتخلف عن التسليم يعرض نفسه للمسائلة القانونية ومصادرة سلاحه .
- تطبيق الشروط والمعايير القانونية للمؤسسة العسكرية ، الابتعاد عن التوجهات الجهوية والمناطقية ، تكثيف التدريب المهني داخلياً وخارجياً .
- إن نجاح الاستقرار الأمني في العاصمة طرابلس ، وكذلك بمدينة بنغازي سينعكس بشكل إيجابي وفعال جداً على جميع وحدات ومرافق الأمن في باقي أرجاء ليبيا .

### ❖ البند .. ( 3 ) : توزيع السلطات :

- ما هي المعايير والمواصفات التي يجب اخذها في الاعتبار في التعيينات الحكومية والوظائف العليا؟
- التعليم المختص والكفاءة والخبرة العملية والامانة ، والتطبيق الصارم للمسألة القانونية .
- وفي حالة إقرار باقي الليبيين مبدأ المحاصصة ، فإن الأمر يتطلب تخصيص كوتا عادلة للأمازيغ .
- ما هي مهام المؤسسات المحلية والبلديات ، وما هو نطاق صلاحياتها ؟
- تفعيل القوانين المختصة بالحكم المحلي ، بما يشمل القانون رقم (59) لسنة 2012 ميلادي ، والتأكيد على اللامركزية في اتخاذ القرارات ذات الشأن المحلي أو البلدي ، وتوسيع الصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية البلدية ، وكيفية إدارة مواردها الذاتية وضرورة نزاهة ودورية انتخاباتها في آجالها المحددة لها .
- ما هي مهام الحكومة المركزية وما هو نطاق صلاحيتها ؟

- التركيز على السياسة العامة للدولة ، والاهتمام بالجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية وكذلك الاشراف ومتابعة المؤسسات السيادية للدولة .
- حصر الحكومة التنفيذية في الوزارات السيادية المتمثلة في : "الدفاع ، الداخلية ، المالية ، الخارجية ، النفط" .
- خلق هيئات تسييريه عوضاً عن باقي الوزارات وبصلاحيات محدودة تحاشيا للصراع الجهوي والقبلي ، والتكالب على المناصب على حساب الصالح العام .
- التأكيد على وضع آليات صارمة في كل ما يتعلق بالرقابة ، وضمان منظومتي النزاهة والشفافية التامة .
- تنظيم ادارة الدولة ومؤسساتها وأجهزتها والاشراف عليها ومتابعتها .
- ما هي المؤسسات الاجدر والاكثر أهلية للأشراف على توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين بطريقة عادلة وشفافة وفعالة؟
- وزارة المالية ، وهيئات أخرى : الحكم المحلي ، التخطيط ، الرقابة الإدارية ، وديوان المحاسبة .
- ما هي الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحيادية المؤسسات الوطنية الليبية السيادية على غرار مصرف ليبيا المركزي ، والمؤسسة الوطنية للنفط؟
- استقلالية مصرف ليبيا المركزي عن التجاذبات السياسية والعسكرية والمناطقية ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمؤسسة الوطنية للنفط .
- الكفاءة والنزاهة والوطنية والأمانة ، وتفعيل الاجهزة الرقابية ، والاستعانة بهيئة الامم المتحدة من خلال الخبرات الفنية .
- ما هي المعايير والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في توزيع الموارد الحكومية وصرف الموازنات؟
- التوزيع الديموغرافي والجيوغرافي ، والاهتمام والتأكيد على التنمية المستدامة .

ما هي الآليات التي يمكن تطويرها بهدف حماية الموارد والثروات الوطنية من الغاز والنفط والأصول والاستثمارات السيادية من النهب وسوء التصرف والاستغلال الفئوي أو السياسي؟.

- الشفافية في إبرام العقود ، وتفعيل الأجهزة الرقابية ، وتخصيص جزء من هذه الموارد للأجيال القادمة والاستعانة بالكفاءات الوطنية ذات الاختصاص .
- تفعيل دور المجلس الوطني للتخطيط .

كيف يمكن تطوير القطاع الخاص بما يتوافق مع المصلحة الوطنية الليبية؟.

- التأكيد على المشروعات المتوسطة والصغرى ، وخصخصة المؤسسات الخدمية والانتاجية وتفعيل الخدمات التجارية للمصارف ، وإنشاء مناطق تجارية حرة ، والتركيز على التدريب والعمل المهني والحرفي .
- إعادة النظر في القانونية ذات مرجعية لأفكار النظام السابق .

#### ❖ البند .. ( 4 ) : العملية الدستورية والمسار الانتخابي :

##### ● العملية الدستورية :

كيف يمكن ضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصوصيات الثقافية والاثنية وضحايا التهميش الاقتصادي والإداري وحماية حقوقهم؟.

- ضرورة خلق دستور توافقي يجمع كل الليبيين ، ويخضع للشروط التالية :
- المساواة في المواطنة كمظلة لكل الليبيين ، بما فيها المساواة : "اللغوية ، الهوية ، رموز الدولة الأساسية" ، مع التأكيد والمحافظة على حقوق الأمازيغ والتمثيل العادل لهم بزيادة عدد الكراسي : "نظام الكوتا" .
- العقلانية والموضوعية في صياغة الدستور ، وعدم القبول بالشعارات الأيدولوجية .

- الالتزام بكافة العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها ليبيا ، بما يحترم الخصوصيات الليبية .

##### ● المسار الانتخابي :

الملتقى الوطني الليبي .. قصور الضيافة زوارة .. 5 ابريل 2018 ميلادي .

- ضرورة مساهمة الجميع وبشكل شفاف في وضع اللوائح والقوانين الانتخابية القادمة .
- ضرورة حل الإشكال القانوني للمحرومين من الرقم الوطني ، وكذلك للمجموعات الليبية النازحة والمهجرة داخل ليبيا وخارجها .
- العدالة في توزيع عدد المقاعد في مجلس النواب والشيوخ القادمين مع مراعاة العادل للأمازيغ .
- الإيعاز لمجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد الدول الداعمة للأطراف السياسية والعسكرية بالمال والسلاح ، والمراقبة الصارمة لمصادر الأموال المخصصة للحملة الانتخابية وأوجه صرفها .
- ضرورة وقوف مجلس الأمن ، والأمم المتحدة عموماً وراء دعم وضمن سير ونزاهة الاستحقاق الانتخابي ، وكذلك إلزام كافة الأطراف المشاركة بالقبول بالنتائج والعمل من خلالها .

انتهى

يعتمد

زواردة في : 2018.04.05 ميلادي .

الملتقى الوطني الليبي .. قصور الضيافة زواردة .. 5 ابريل 2018 ميلادي .